

AL-SALAM

(THE PEACE)

Editor: Dr. N. MALLOUL

SUBSCRIPTION

in Jerusalem P.P. 100

In Palestine & Abroad 125

Syrian Office: Georges Picot St. Beyrouth

Money orders payable to the Publisher

JERUSALEM (Palestine).

Telegr. AL-SALAM Jerusalem

السلام

صاحب الجريدة ومديرها ورئيس تحريرها الموقر

بذل الاشتراك:

١٠٠ غرش فلسطيني في القدس

١٢٥ غرشاً في سائر أنحاء فلسطين والخارج

مكتب توكيل الجريدة في سوريا: بشارع جورج يكو - بيروت

لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت بمضاهة باضضاء صاحب الجريدة والمسلم

العنوان التلفزيوني: «السلام» القدس

جريدة حرة تصدر مرتين في الاسبوع

٢ ربيع الثاني ١٣٤٩

٢ ايلول ١٩٣٠

القدس ٢٥ اغسطس ١٩٣٠

حديث اليوم

إثم الحكومة

يرى القراء الكرام في غير هذا المكان من هذا العدد خلاصة ملاحظات الحكومة البريطانية على تقرير لجنة الانتداب عن الحالة في فلسطين. ان التقرير نفسه الذي يقدم الى مجلس عصبة الامم في اول الشهر القادم غير معلوم بعد على ان ما تقوله المصادر الوثيقة تماماً ان أصدقاؤنا انكروا قد بذلوا كل وسعهم في تخفيف وطأة الانتقاد الشديد الذي تضمنه ذلك التقرير. ومن المعلوم الواضح بأنه قد وجهت انتقادات واللوم والتأنيب نحو سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين.

لا يتسرب الى ذهن القاري ان هذا الانتقاد صادر عن تأثير اليهود ونفوذهم وأنه يرمي الى مصلحة اليهود. كلا! لا بل أننا نرى من خلال ملاحظات الحكومة بان لجنة الانتداب لم تقف هذه الدفعة ايضاً موقف التحيز والتحيز، ولم تميز هذه الدفعة ايضاً مصالح اليهود عن مصالح العرب. نعم انها تعرب عن رأيها باكثر وضوح وحزم بشأن التبعة الملقاة على عاتق المحرضين من الموالين للمفتي؛ عن تلك الدماء البريئة التي اريقَت منذ عام كامل؛ وقد اساءت وزارة المستعمرات جداً ذكر لجنة الانتداب تلك القائمة السوداء، التي وضعت المفتي بين فئة «ملائمة» جداً؛ الا ان الحكومة قد اتهمت باهمالها مصالح العرب المحسوسة. وجواب الحكومة على ذلك يوجب العجب والدهشة المشاهدين، وهو انها انفقت في فلسطين نيفاً وتسعة ملايين ليرة... وذلك يعيش على الاستغراب الشديد. وهذا ما يجعلنا ان نرتقب نشر الملاحظات برمتها؛ لكي نجد فيها ما يشفي الغليل من الايضاحات الكافية عن هذا الجواب العجيب الغريب.

على ان في ملاحظات الحكومة البريطانية فقرة أكثر عجباً من ذلك الجواب، ونعني بها تلك الفقرة القائلة: «ان الحكومة البريطانية تشير الى انه لن تكون لاعمالها نتائج محسوسة مالم يظهر اليهود والعرب رغبة أكثر في العمل معها عملاً مشتركاً».

ولما كنا نحن لا نفتأ ندعوا اثناء الليل واطراف النهار الى السلام وللعمل المشترك والتعاون المتبادل بين العرب واليهود والحكومة؛ فانه لا يسعنا الا ان نحتج ضد تصريح الحكومة البريطانية هذا. لانه ماذا فعلت هذه الحكومة لتقريب هاتين الامتين الى بعضهما بعضاً، وتقوية الميل في افرادها الى العمل المشترك؟ ألم تكن هي نفسها المسئولة بدرجة عظمى عن وجود المشاكل بين هاتين الامتين؟ ألم تكن هي التي رقت اولئك الانبياء الدجالين الذين لم يقتلوا يغرسون بذور البغضاء والنزاع الى الوظائف العالية؟ ألم تكن هي التي أقصت بصورة منتظمة محبي السلام ومسألة حسن بك شكري رئيس بلدية حيفا لم تكذب تروح الاذهان بعد؟ ألم يكن موظفوها هم الذين انشأوا الجمعيات الاسلامية المسيحية التي اصبحت معاقلة سياسية وبؤر البغضاء والتخريب والتدمير؟ ألم تكن هي وحدها دون غيرها التي منحت الحاج امين الحسيني ماله الآن من القوة والسلطان؟ فماذا فعلت لتقريب بين العرب واليهود؟ اما ما عملته في النهاية في سبيل هذه الغاية ان وضعت العراقل في طريق انشاء جمعية سامية في نابلس التي لم تكن لها غاية سوى تقريب العنصرين الشقيقين من بعضهما بعضاً!...

اتنا تلقي على الحكومة تبعة كل هذه الامور ونوجه اليها كل هذه الاتهامات ونقول بملء فمنا على رؤس الملائكة جميعاً انه لو ارادت الحكومة السلام والعمل المشترك والتعاون المتبادل حقيقة بين الشعبين اللذين يقطنان هذه البلاد لكنا نرتع الآن في بحبوحة السلام والهناء والرفاه. ولكنها لم يرق لها ذلك - وهكذا فقد اصاب لجنة الانتداب في انتقاداتها ولم تصب الحكومة البريطانية قط في محاولتها القاء عبء ما وراء ذلك من التبعة على العرب واليهود!...

اتنا لا نقول ذلك بقصد الانتقاد المجرد لان الانتقاد والكفاح ليسا من مبادئ جريدتنا هذه بل السلاسل مبدأوها والسلام شعارها والسلام قتلها - ذلك السلام الحقيقي الدائم التي لا تشوبه

شائبة ما. ولهذا فان كل ما يرمي اليه أن يفتح العرب واليهود عيونهم ويروا ما هم به محاطون ويدركوا ما يدور حولهم وما هم به مهددون. وان الحكومة من جهتها تعرف خطأها وتدرك عظم المسئولية الملقاة على عاتقها. فاذا كان منها لها زاجر عن اعمالها الماضية ووجد من بين اولئك الذين يقفون وراءها من يعضد العدل والحق فليقدموا الآن - على الاقل - الى اصلاح ما فات لهم اوراقه الدماء البريئة ثانية وتأمين رقي هذه البلاد بروح السلام والسكينة في المستقبل القريب والبعيد معاً.

فاذا كانت حكومة بريطانية صادقة فيما تقول فلتنسحب هي في الطليعة نحو السلام والعمل المشترك والتعاون المتبادل وانما بها حتماً للاحقون!...

تقرير اللجنة الانتدابية

(خلاصة تقرير لجنة الانتداب وملاحظات الحكومة)

لندن في ٢٥ - ان تقرير لجنة الانتداب بشأن اضطرابات فلسطين في اغسطس وسبتمبر (ايلول) اصبح موضوعاً للملاحظات مسببة من قبل حكومة جلالة. ذلك ان الحكومة تشير الى ان التدابير التي اتخذتها لاعادة الامن الى نصابه في البلاد المحاطة عليه في المستقبل قد حصلت على تضيق اللجنة الصامت على ما يظهر. وهي تعرب بارتياح عن كون لجنة الانتداب ترى في تصريح مندوب الحكومة (شيلس) عن إيقاف جوازات معينة للهجرة من شأنها تهدد المخاوف التي أنضت بها في الدوائر اليهودية بشأن موقف الحكومة المتدبة ازاء القيام بوعوداً تماماً لتمهيد انشاء الوطن القومي اليهودي. وتقول الحكومة ايضاً بان اللجنة تميل الى تبريرها من مهمة عدم القيام بالواجب في انشاء سلطة مستقلة في فلسطين، وبالايجل فاللجنة لا تتسائل عن موقف الحكومة المتدبة تجاه السياسة التي يجب اتباعها في فلسطين في المستقبل.

ولكن الحكومة تعرب عن استغرابها من الانتقادات الكثيرة التي تضمنتها التقرير على الخطة التي سلكتها الحكومة المتدبة خلال الخمس السنوات الاخيرة. وهو انتقاد شديد بدرجة ما في كثير من الامور. ويستغرب خصوصاً من كون لجنة الانتداب تتهمها بقلة المساعدة للزراعي والمعارف في البلاد، وعدم تنفيذ خطة اكثر اتساعاً من الاشغال العامة، وعدم تنشيط العمل المشترك بين اليهود والعرب - بكونه السبب الاساسي للمشاكل التي بلغت ذروتها في اضطرابات اغسطس ١٩٢٩، بعد ان كان الرأي الذي اعربت عنه لجنة الانتداب سنوياً عن اعمال الادارة البريطانية لم يتضمن اي اشارة الى مثل هذه الاتهامات. وعليه فان الحكومة تصرح فيما يلي بان لجنة الانتداب لم تراعى الاهمية الراجعة الذي نسبها الزعماء العرب حتى الان للمسألة السياسية، وغضت النظر من ان العرب طالبا طلبوا مجلساً تمثيلياً من نوع معين الذي لم يكن يلتزم مع تنفيذ الانتداب، كما اتضح، باشتراك العرب واليهود في مجلس تمثيلي بالصورة التي تلتمس مع تهديدات الانتداب. ولهذا فان الحكومة تشير الى الشكل المعقد للانتداب وتشير الى ان اللجنة لم تذكر تبعة الحكومة بمقتضى المادة الثانية من صك الانتداب الذي يحتمل المحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين دون استثناء في الدين والعنصر، وهو الواجب الذي تهمله الحكومة مركزاً للمسألة برمتها.

ولهذا فان الحكومة تعرب عن احتجاجها ضد سلوك اللجنة التي بنت قسماً كبيراً من انتقاداتها على معلومات تلقتها من احد الاخطام بشأن سلوك حكومة جلالة، في حين انها تجاوزت كثيراً من الادعاء المعقولة للجنة شوء، التي بنيت على تحقيق اساسي دقيق في المكان نفسه كلها لم تكن،

(البقية في الصفحة الرابعة)

المسألة العقارية في فلسطين

(لمحاضرة الاختصاصي الضليح صاحب الامضاء)

(قانون نقل الاراضي عام ١٩٢٠)

لقد اصدرت الحكومة ثلاثة اوامر بشأن نقل الاراضي: احدها عام ١٩٢٠ والثاني سنة ١٩٢١، والثالث سنة ١٩٢٩. وقد توخت في قانون ١٩٢٠ القيام بواجبها المزدوج المدون صك الانتداب واحدى وجهتيه ايجابية: اي تعضد الاستعمار اليهودي، والاخرى سلبية: وهي المحافظة على حقوق الاهلين. ولما كانت الحكومة قد وضعت هذا الواجب نصب عينيهما، فقد اصدرت التعليمات الى لجنة الاراضي التي ألفتها برئاسة المستر ابرمسون وعضوية كلفريسكي يكونه يهودياً. وفيضى العلمى بكونه عربياً. والدكتور دوخان من قبل الحكومة. وغاية الحكومة من ذلك الاسراع في تعمير البلاد بكل الطرق الممكنة. وفي الوقت ذاته حماية مستأجري العقارات والذين يضعون ايديهم عليها الحماية التامة.

ولما كان ذلك يؤدي الى خطر من قبل السماسرة الذين يتتبعون هذه الفرصة للمضاربة بأسعار الاراضي جراً لما في ذلك من المصلحة الخاصة فقد حصرت الحكومة بيع الاراضي ضمن منطقة معينة في امرها عام ١٩٢٠ بحيث لا ترتفع اثمان الاراضي ارتفاعاً حشاً. فقيدت بيع الاراضي الزراعية بان على المشتري استغلالها حالاً والاراضي الواقعة ضمن منطقة المدن تعميرها. وعدا ذلك فقد اقيمت الحكومة ان لا يبيع احد ارضاً تكون موردرزقه ورزوق عائلته.

على ان اصحاب العقارات من العرب الذين كان يهمهم كثيراً بيع الاراضي. لم يفتأوا ان رفعوا اصواتهم بالاحتجاج على تحديد المضاربة بالاراضي فطلب مندوبهم في المجلس الاستشاري آتذ الغاء هذه القيود. فلم يشأ زملاؤهم اليهود معارضتهم في ذلك طلباً للسلام من جهة. ومجاراتهم للحكومة من جهة اخرى. وهكذا صدر القانون المعدل سنة ١٩٢١ الذي وإن أبقي القيود لحماية المستأجرين العرب على ما كانت عليه. ولكنه ألغى المواد ٨٠، ٨١، ٨٢ المتعلقة بتقييد السمسرة في العقارات؛ فحول اختصاص المندوب السامي بهذا الشأن الى مدير دائرة الاراضي. وبهذه الوساطة اصبحت الاجراءات العقارية اكثر سهولة وبساطة.

وهكذا فان اطلاق يد السماسرة العرب واليهود في المضاربة بأثمان العقارات. كان سبباً في تبديد مئات الوف الليرات التي كان يمكن القيام بها بمشروعات مفيدة بما ادى بالكثيرين من القادمين اليهود الجدد عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ الى خسارة ما اتوا به من الاموال فاصبحوا بين عشية وضحاها صفر اليدنين لا يملكون شيئاً وذلك بفضل المضاربة المطلقة. حيث ارتفعت اثمان الاراضي

عشرين الى مائة ضعف مما كانت عليه قبل الحرب. ومن هذا القبيل ان شركة يهودية اشترت نحو ٢٠٠٠ دونم شمالاً باغا عام ١٩٢٤ بثمن قدره خمس ليرات الدونم. ولكن قبل اتمام الصفقة رسمياً ظهرت فئة من السماسرة عرضت ثمناً للدونم ٩ ليرات مما جعل البائعين يلتصقوا بالسعر المشتري الاول. وهكذا ايضاً في مرج بن عامر حيث عقد اتفاق لشراء ٣٠٠٠ دونم بثمن ٢ ليرات ونصف ليرة الدونم. فجاء السماسرة ورفعوا الثمن الى ٨ ليرات.

وبمقتضى ذلك. اضطرت الشركات اليهودية العقارية الى العمل في جو ملو بالمضاربة. وفي الوقت ذاته مراعاة القانون بحماية مصالح المستأجرين. من ذلك ان شركة هخشرات هاشوب في فلسطين، عندما اشترت اراضي نوري ونهلال حكمت قسماً من تلك الاراضي المشتراة الى مستأجريها لمدة ٦ سنوات. وجعلت لهم الخيار في شرائها خلال مدة الايجار وقيمتها باعتبارها في المائة من الثمن المشتراة به. ومع ذلك فقد استبدل بدل الايجار بعدئذ باعطاء خمس المحصول بناءً على طلب المستأجرين بتعريض لجنة الاراضي.

اما مستأجرو اراضي نوري فرفضوا منذ البدء استئجار الاراضي. فتركوها حالاً لقاء تعويض نقدي. في حين ان مستأجري «معلول» ظلوا على ايجارهم. ولكنهم توقفوا عن دفع بدل الايجار بعد مضي الستين الاولين دون ان يرحوا اما كنهم بعد انتهاء اجل الايجار طبقاً للعقد الذي عقد تحت اشراف الحكومة. وليس ذلك فقط بل ان تلك الشركة عندما ارادت تحويل هذه الارض الى شركة قيرن قيمت بعد انتهاء ٦ سنوات الايجار لم تستطع ذلك الا بعد ان مدت اجل الايجار ٣ سنوات اخرى. وهذا جعل المستأجرين يتمنعون عن تأدية بدل الايجار. وهذا برهان قاطع على التضحية التي قامت بها شركة قيرن قيمت لمصلحة المستأجرين العرب والتعويض غسرت نفاً و ٤٠ في المائة من ثمن الارض لعدم دفع بدل الايجار عن ٧ سنوات.

هجرة العرب الاماكن الخالية من الاستعمار اليهودي - لقد سمعت شهادات من قبل بعض العرب امام لجنة شو. بان الفلاحين اضطروا الى الهجرة الى اميركا بعدد كبير. على أن عدم وجود اساس لصحة هذه الشهادات يمكن تبيانها من كون العرب لم يستطيعوا اثبات ذلك بشواهد واقعية لدى مقابلاتهم المتوالية مع المستر سمسون. وليس من المنطق في شيء سماع لجنة شو تلك الشهادات في حين انه كان سهل عليها

تحقيق الامر بواسطة دائرة المهاجرة والسفر وسائر دوائر الحكومة والقنصليات التي تنظم بيانات مفصلة باسماء المهاجرين على اختلافهم.

وفي الحقيقة ان المهاجرة من فلسطين لا يمكن مقابلتها بالمهاجرة من سوريا ولا سيما من لبنان. ذلك ان الهجرة محصورة فقط في مناطق بيت لحم وبيت جالا ورام الله والناصرة: حيث لم يوجد عمران يهودي بعد ومعظم المهاجرين هم مسيحيون وهم من حيث رقيهم وحالتهم الاقتصادية يمتازون نوعاً ما عن الطبقة الوسطى من المسلمين. وهم يعقنون الصلات التجارية بين بلادهم الجديدة وبين فلسطين. بايجادهم اسواق لمصنوعاتهم المنزلية في البلاد كاشغال التطريز والوانى الدينية وتذكارات الخ... ويمدون عائلاتهم هنا بالمساعدات المالية ومعظمهم يعود الى البلاد بما جمع من المال هناك فينفقونه في اقامة الابنية والفراش والفنادق والاعمال التجارية المختلفة.

مبارحة القرى في فلسطين: - لو بحثت الحكومة في هذه المسألة بصورة اساسية لاتضح لها بان الاكثريّة الساحقة من الفلاحين سكنوا القرى التي اشتراها اليهود وبقوا يزاولون الاعمال الزراعية وان نسبة الذين برحوا القرى الى اعمال اخرى ليس باكبر من نسبة الذين ينتقلون عادة من القرى الى المدن ونسبة ترك القرى في فلسطين لا تقل عن نسبة اية بلاد راقية اخرى وان لم تكن فيها صناعة ذات نطاق واسع تمكن به من قبول العمال الزراعيين. فان حركة البناء، والخطط الحديثة للمواصلات والنقل مع وجود حركة راقية للسياحة فان كل هذه مما يجر القرويين الى الانتقال الى المدن فضلاً عن اعمال الحكومة في السكك الحديدية والطرق والتلفون والمرافق وغيرها وبالرغم من الاجور الواطئة التي تدفعها الحكومة للعمال فان الكثيرين من الفلاحين يفضلونها على ما يربحونه من الاعمال في الزراعة لانهم يتناولون اجورهم اليومية خالية عن كل خسارة او خطر تهددهم به العوارض الطبيعية. حالة الفلاح الاقتصادية: - ان حالة الفلاح الاقتصادية ليست مما يحسد عليه ولكن من الحق نسبة حالته هذه الى شراء الاراضي والاستعمار اليهودي لان هناك الدلائل والبراهين الكثيرة على ان الاستعمار اليهودي قد افاد الفلاحين كثيراً دون ان يضر بهم البتة. وان سوء حالة الفلاح ناشي عن اسباب اخرى.

نعم انه توجد عوامل كثيرة لتحسين حالة الفلاح منذ الاحتلال البريطاني لم تكن متوفرة لديه في عهد الاتراك كالاغفاء من الجندية وانشاء المدارس في القرى والتدريب الزراعي والاستعمار اليهودي مما زاد في نشاط الفلاح ومقدرته على العمل وربيته. على ان ذلك لم يفده شيئاً ازاء الازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها في جميع انحاء العالم وتوالي هبوط اسعار المنتجات الزراعية يوماً فيوماً حتى لم يعد في وسعه الوقوف ازاء مزاحمة البلاد الزراعية مثل كندا والارجنتين والبرازيل وأستراليا وغيرها.

وفوق هذا فان أسعار الشعير والقمح والسمسم والزيتون تساوي ما كانت عليه سنة ١٩١٤ ولكن نفقات المعيشة زادت عنها كثيراً وكذلك أيضاً أجور الشغل أضف الى ذلك ما يلاقه الفلاح من المزايا حتى الآن ولا سيما من طريقة تسديده الدين من المحصول عينا واضطراره الى محاسبة الدائن بالفا يظلمة كاملة في حين أن الدين نفسه لا يظل في ذمته أكثر من ٦ - ٧ شهور وغير ذلك...

نعم ان الحكومة تحاول الآن تحسين حالة الفلاح الاقتصادية وسائل مؤقتة، كتخفيف الضرائب. ولكن هذه لا تحسن حاله بصورة اساسية. ان الحكومة تظن بان تأمين مستقبل صغار الفلاحين يقضي الماس بالاستعمار اليهودي على انها اذا نجحت عن الغاية السليمانية لما وجدت لعملا هذا مبرراً. لانه لن يستطيع اي كان ان يبرهن على ان الاستعمار اليهودي لم يزد حتى الان في ارباح المزارعين في فلسطين، وليس تمت اي عربي يقدم على انكار كون اليهود هم الذين يستهلكون المنتجات الزراعية. فاذا ارادت الحكومة تخفيف عدد هؤلاء المتهلكين بتضييق نطاق الهجرة الى البلاد، دون ان تدفع عدد اليهود فيها ينمو ويزداد، فلا تكون لكل تدابيرها ورائها في سبيل تحسين حالة الفلاح الاقيمة سلبية، تضر به دون ان تنفعه...

وعليه فان على الحكومة اصلاح حالة الفلاح من لاساس بصورة جوهرية دائمة، وللاصول الى هذه الغاية، يجب استبدال المزروعات التي لا تنتج نفقاتها الا بعد صعوبات جه مثل القمح والشعير والاذرة والسمسم الخ... بمزروعات اخرى تستطيع ايراد انتاجها ويمكن الحصول بها اثماناً عالية في اسواق العالم بما يتسم مع حالة البلاد الطبيعية، ويمكن للمنتج الشيط من الحياة حياة آدمي متمدد.

الدكتور يعقوب طون

جواب الحكومة

(على انتقاد لجنة الانتدابات)

اتصل بشركة البرقيات الشرقية غوى ملاحظات الحكومة البريطانية على استنتاجات لجنة الانتدابات بشأن الحوادث الدموية في فلسطين، التي تشر اليوم (الاثنين) والمعروضة على مجلس عصبة الامم للنظر فيها.

وما ورد في الملاحظات، ان انتقاد لجنة الانتدابات لاعمال الحكومة مدعشة، خصوصاً ان لجنة الانتدابات لم تشر قط الى الهم التي تثيرها الان بشأن السبيل التي سلكتها حكومة الانتداب في القيام بتعهداتها. وان اللجنة لم تقدر التقدير الملائم للصعوبات التي اعترضت الحكومة بواسطة موقف العرب. وقد غضت اللجنة نظرها بتأناً عن الكثيرين من استنتاجات لجنة شو المتعلقة بامور واقعية مثل اسباب الحوادث والمسؤولية الناشئة عنها. وارتابت في كثير من الاستنتاجات الاخرى

من هذا النوع. وهذا مما يوجب العجب من موقف لجنة الانتدابات هذه مادامت الوقائع الواردة في تقرير لجنة شو، مستقاة من مصادر وثيقة قائمة على استيفاء الشهادات التي حصلت بالبحث والتدقيق الدقيق. وهذا الامر يزيد في الدهشة اذا قوبل بكون لجنة الانتدابات استندت في استنتاجاتها على انتقادات اقتبست من مذكرة الوكالة اليهودية، واعترفت ايضا صراحة بانها راعت الانتقادات الصادرة من مصادر مختلفة، التي لم تمنح الفرصة لحكومة الانتداب التعرّيب عن رأيها فيها. وكذلك ايضا انها لم تتمكن من اعطاء رأيها في مذكرة الوكالة اليهودية التي وصلت الى الحكومة في ساعة متأخرة جداً، بحيث لم تتمكن من اوراق هذه المذكرة بملاحظات ما.

وورد في ملاحظات الحكومة البريطانية ايضا، ان هذه الاستنتاجات تحمل الحكومة البريطانية فرداً يستحق اللوم. فان لجنة الانتدابات قد نسبت قيمة اكثر مما يجب الى الانتقادات التي لم تمنح للحكومة الفرصة الكافية لدحضها وتفنيدها. وهكذا فان الحكومة مضطرة الى بلوغ نتيجة بان من الضروري الاحتجاج على سلوك لجنة الانتدابات، لاقدامها على اسناد الكثير من انتقاداتها الى معلومات استقيت من مثل هذه المصادر.

اما مسألة انشاء الوطن القومي اليهودي في حد ذاتها، فان الحكومة ترحب بكل ايضاح يرى مجلس عصبة الأمم وجوب اضافته الى اقتراحات لجنة الانتدابات بهذا الشأن ثم قالت الحكومة جواباً على انتقاد لجنة الانتدابات بان الحكومة المشددة قد أهملت واجباتها ازاء العرب في الزراعة وسائر الشؤون المتعلقة بترقية البلاد، ان كل سياسة من شأنها ترقية فلسطين يجب ان تراعي الواجبات التي يفرضها الانتداب. وعدا ذلك فان الحكومة تشير الى المبالغ التي اوجدها (٢) منذ سنة ١٩٢١ وهي تزيد على ٩ ملايين ليرة انكليزية، وان مبلغ ٤ ملايين ونصف مليون ليرة حمل عليه بكونه قرضاً فلسطينياً.

ان الحكومة تعرض على رأي لجنة الانتدابات في مسألة الشرطة المؤلفة من الاهالي ذلك لان التجربة المتوالية في ادارة السلطة في بلاد اخرى، قد أثبتت بأنه لا يمكن اخراج الاهلين من الاشتراك في الشرطة؛ واقتراح لجنة الانتدابات بهذا الشأن محل الاعتراض لاسباب سياسية وادارية ومالية ايضا.

* * *

ونشرت جريدة «ديلي هرالد» مقالة بشأن نشر استنتاجات لجنة الانتدابات في المسألة الفلسطينية وانتقاد الحكومة عليها ما يلي: ان المسألة التي ستكون مركزاً للمناقشة في مجلس عصبة الأمم هي درجة تبعه الاضطرابات التي يجب القاءها على كل من هذه الاربعة الميادين، وهي: اليهود، والعرب وحكومة فلسطين، والحكومة البريطانية. ومما

قالته تلك الجريدة بان لجنة الانتدابات قد اقلت على الحكومة البريطانية تبعه اشد بكثير مما تستطيع الحكومة تحملها. وان لجنة الانتدابات تسبب اكثير مما يجب في شرح شكائات اليهود والعرب من الحكومة المتدنية، على انها لم تقل شيئاً تقريباً عن تبعه اليهود والعرب لما بينهما من المشاكل. ان الحكومة البريطانية تبين في ملاحظاتها بأنه ان تكون لما تقعه لاصلاح الحالة اية نتيجة محسوسة، الا اذا اظهر اليهود والعرب رغبة اكثر للعمل المشترك.

(لجنة الانتداب ولجنة شو)

عقدت جريدة «سنداي تايمس» مقالة رئيسية بحثت فيها في استنتاجات لجنة الانتدابات وفلسطين. ومما قالته الجريدة بأنه وان يوجد في وضع نص هذه الاستنتاجات ما يعبر شدة جواب الحكومة، الا ان من الواضح بان الحكومة قد وقعت في مأزق حرج من اجل الادارة الفلسطينية وان لجنة الانتدابات اقرب الى الحقيقة من لجنة التحقيق الحكومية الضعيفة. ان الصهيونيين قد تلقوا تعظيماً تافهاً جداً من سلطات فلسطين ويوجد ما يبعث على الامل بان الحكومة تجد في نفسها الآن الشجاعة لادارة شؤون فلسطين كما يجب.

احياء مخليتهم

(ضحايا السيارات)

انقلبت سيارة ركاب كبيرة بمد ظهر يوم الجمعة الماضي بين يافا والقدس اثر اصطدامها بسيارة صغيرة، فخرج الكثيرون من الركاب بجراح خفيفة، وقتل بكر صديقي الامين كاتب عرضحالات امام محكمة القدس، حيث سقط تحت السيارة المتقلبة وظل مكانه نحو ساعة ونصف ساعة.

(الفرسان الابصال)

بينما كان ثلاثة من الغوغاء العرب يتسابقون على خيولهم ازاء المركز التجاري في القدس دهسوا يهودياً بجحواف خيولهم، ولاخوذاً بالفرار. ولكن الشرطة تعقبهم والقت القبض عليهم في «البقعة» وقد نقل الجريح الى «هداسا» لاسعافه بالعلاج.

(مراقبة جريدة «فلسطين»)

اجريت المراقبة على جريدة «فلسطين» قبل طبع عدد اول امس، وقد عهد حاكم المنطقة الجنوبية الى وديع افندي فرنسيس بذلك. فقطصد ادارة تلك الجريدة لهذه الغاية الظهور وفي المساء للاعلام على المواد قبل طبعها

لما اشتهرت به هذه الجريدة من التطرف

أقيم الذكر ثمانية اول امس ازاء المبكى بصورة شديدة قصد التشويش على المصايين اليهود الذين كثر عددهم لمناسبة اول الشهر العبراني. فابلغ رجال الشرطة المعينون هناك القومندان الامر وعرضه هذا على نخامة القائم باعمال المندوب السامي غنف الى المكان معاون القومندان المستر هرتوتون فأوقف «الذكر» حالا.

وقد زيدت قوات الشرطة ازاء المبكى، ودي بعض الانباط الذين في الاجازة للعودة الى اعمالهم.

(جمعية للاسماف)

انشأ بعض شبان اليهود جمعية للاسماف في تل ابيب، وغايتها اسماف جرحى السيارات والمرضى الذين يحتاجون الى الاسعاف الطبي ليلاً نهاراً. وقد انضم اليهم الكثيرون بغية الثواب في هذه الخدمة.

(التوبة...!)

اخذ نجار باب الخليل في القدس يوقعون المضارب يوم الخميس الماضي ضد الاضراب. فاقصم الخبر باللجنة التنفيذية العربية فانفذت صبحي الخضرة واخذ في اقناعهم بان لا يعلن اضراب ما فبقيا بعد اما هذه الدفعة فلا بأس من «غض النظر» و«التوبة» هذه التوبة...!

(حول الاضراب)

كان اول امس موعد الاضراب الذي ضربه اللجنة التنفيذية على الاهلين ولكنه لحسن الحظ لم يكن طاماً، لان معظم الذين كانوا يمثلون لخزعبلات اللجنة الافة الذكر قد فتحوا عيونهم الان وادركوا ما في ذلك لهم من الاضرار، فضربوا بأقوال اللجنة التنفيذية عرض الحائط ولم يعبأوا بها حتى الكثيرون من اقرب المقربين للجنة. وقد انقضت الحكومة رجال البوليس الى مكتب اللجنة التنفيذية وصادروا ما وجدوه من نسخ المنشور المبهج وصادرت الحكومة اعداد جريدة «الجامعة العربية» التي نشر فيها يوم الجمعة الماضي. وقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً وقرروا الاحتجاج (....؟) على

الحكومة لدخول رجال البوليس الى مكتب اللجنة (....؟)

وقد اختارت اللجنة التنفيذية ان يكون اضرابها يوم السبت نظراً لمعطيل اليهود افعالهم فيه، ليظهر للراي ان الاسواق كلها معطلة، فكان ما ارادت ولكن قنع الكثيرون من العرب مخازهم بما اورثها الفشل والخسائر، ولا سيما ان الحال اليومية كالمقاهي والحلاقين والشركات والمطاعم والصيدليات العربية فكانت غاصة بالعرب انفسهم طيلة النهار. كذلك ايضا سيارات العرب قلها لم تعطل اعمالها ساعة واحدة.

ولم توفد اللجنة التنفيذية وفداً لمقالة نخامة القائم باعمال المندوب السامي فكانت قد طبقت وزمرت بذلك خلال عشرة ايام متوالية.

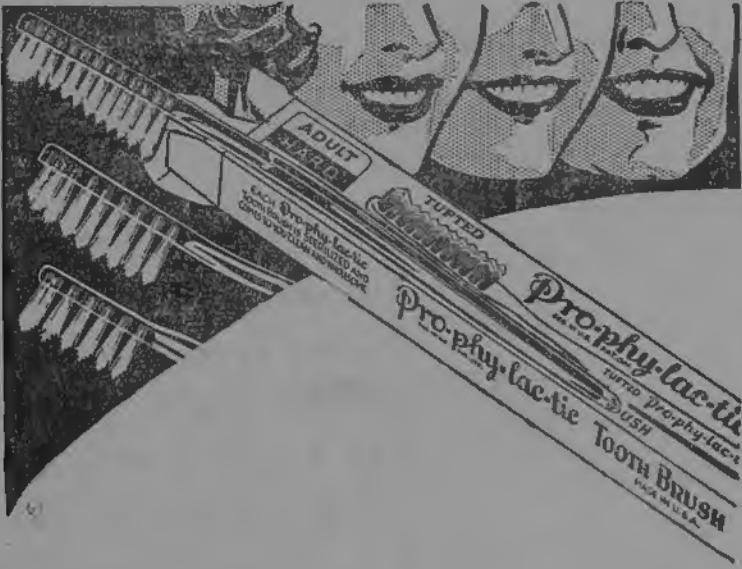
اما في يافا فقد اصدر سمادة حاكم المنطقة الجنوبية امراً الى الشيخ المظفر بعدم القاء خطبة ما في المسجد، ولكنه لما عز عليه ذلك، جاء الى القدس ولم يأذن له الحكومة هنا ايضا بالقاء خطابه نفسه بين فكيه غاضباً متحسراً.

وكان شأن الاضراب في يافا. شأنه في القدس تماماً. اما الذين خشوا اعتداءات صبيان الازقة الذين اعتادوا على الظهور بتذكاتهم في مثل هذا اليوم بايماز من دوائر معينة، فقد فجعوا بحالهم بعد الظهور. وقد نشر عدد العرب الذين اخذوا يتزهون مترجلين وفي المراتب والسيارات في تل ابيب.

وماحدث في القدس ويافا، حدثت ايضا في حيفا. وقد اذاعت الجمعية الاسلامية (دون اشتراك المسيحيين) منشوراً تحض الاهلين فيه على الاضراب فاصدر التاجر المعروف الخواجا حنا سويدان منشوراً آخر يدعو فيه الناس الى الاضراب ساعات الظهر (١ - ٣ بعد الظهر) وهكذا فله بينا افلق الكثير من محال المسلمين كان معظم محال المسيحيين مفتوحة حسب عادتها. اما بعد الظهر فكانت جميعها مفتوحة.

هكذا قضى الاضراب الذي اعلته اللجنة التنفيذية فلتعظم في الحاضر، ولتعتبر في المستقبل...!

نشاطاً و اتفاق المبالغ العظيمة لاستطيع في حد ذاتها انشاء الوطن القومي اليهودي، كذلك ايضاً لا يقيد اي تدريب سياسي مهما كان عظيمه لضمان توعية دوائر الحكم الذاتي لان هذه الامور لا يمكن تنفيذها الا بمقتضى خطة تقتضي الزمن الطويل . ولهذا ليس من الصواب التبرم من حكومة الانتداب لانها لم تنشئ بعد خلال الثاني السنوات سلطة مستقلة في البلاد . وبناء على ذلك فان عصية الامم تأمل بان اهالي فلسطين يدركون فضل السلطة التي تؤدي بالبلاد الى الامام بصورة دأمة نجاح حالة سياسية يقدرونها حق قدرها في المستقبل اكثر من تقديرهم اياها الآن ، مادام معظمهم لم يمتنع قط بالحربة السياسية ، ولم يكن لهم اهم ايضاً الامن التام للحرية الشخصية.



تقوم بوظائف فرشاة الاسنان

نظف اسنانك مرتين في اليوم بفرشاة بروفيلكتك المتينة،
تركيب تصبح اسنانك يضاء، ولثتك متينة سليمة.
فان قنات الطعام الذي يسوس الاسنان ، لا ينجو من بروفيلكتك
لان الفرشة تنقل الى كل ثقب بين الاسنان ووراء الاضراس
وحول الحنكين ، ان بروفيلكتك تقوي اللثة وتجعلها وردية متينة
توجد ٣ اشكال وقياسات، لكل منها أيد شفاقة ملونة.

Prophy-lactic

فرشاة الاسنان

مصنوعة في اميركا، وتباع دائماً داخل علب صفراء.

المجرمون والجرائم

تأليف : داود تدهار

مقتس بوليس المدينة الجديدة بالقدس سابقاً

تدريب صاحب هذه الجريدة

أن مؤلف هذا الكتاب، غني عن التعريف ، وقد قام صاحب هذه الجريدة بتعريبه ومجده

مطالعة، لما استوعبه من الحوادث الواقعية والجرم والمظالم

يطلب من ادارة هذه الجريدة ، وعن النسخة ٣ غروش والبريد ١٠ ملات

مطبعة ملول القدس

(باقي المنشور في الصحيفة الاولى.)

البيت ، او انها لا تستحق الانتقاد . وهكذا فان الحكومة قد وضعت في التفريق ككفرق منفرد دون الآخرين يستحق الانتقاد . ذلك لان الحكومة التي تلقت امتتاج لجنة شو النهائي بان «الاضطرابات في فلسطين لم تكن نتيجة خطة اعدت من قبل ، ولم تكن موجهة الى السلطة البريطانية» لا يسمها عدم الاعتقاد بان الاسباب التي لاجلها تدقض اللجنة هذا الرأي يشك في قناعتها . ولذلك فان الحكومة تشير الى هذه المسألة الواقعية الهامة بأنه لم يحدث اي اعتداء او محاولة اعتداء على عملي السلطة البريطانية في فلسطين . وهي مسألة لم تذكر في تقرير اللجنة .

كذلك ايضاً التهمة الموجهة من لجنة الانتداب بان الحكومة لم تحدد المتأوكو في مسألة المبكى قبل الاضطرابات . تناقض تصديق اللجنة في يوليو (تموز) ١٩٢٩ على السياسة البريطانية بهذا الشأن .

اما انتقاد لجنة الانتداب بان القوات العسكرية في فلسطين لم تكن كافية ، فتقول الحكومة بان تخفيض القوى العسكرية كان توطئة لانشاء حكومة وطنية التي تحرم المصادر المالية قهراً ترقية البلاد . وكانت لجنة الانتداب تلتقي دائماً بالمعلومات الثامة عن القوات العسكرية في البلاد ، فلم تشر قط الى ان هذه القوات ليست كافية . نعم انه قد ظهر أثناء الاضطرابات بان القوات التي كانت آنشد لم تكف لقمح اضطرابات حدثت على حين غرة وامتدت في نطاق واسع . اما ما قالته اللجنة « ان البلاد التي تهدد فيها لانفجارات العنصرية والدينية السلم العام بصورة دأمة قد كان متوقفاً من قبل ، بأنه حالما تصادم الامتنان لا بد للبوليس المحلي من خيانة وظيفته » فان حكومة جلالة تأسف لان اللجنة لم تنبها قبلاً عن هذا الخطر المشرف من جهة شرطة فلسطين . لان الحكومة تبرر الخطة التي اتبعها حول هذه المسألة في فلسطين باشتراك الاهلين في الشرطة تلك الخطة التي اسباب نجاحاً في كثير من البلاد الاخرى ، والتي تأمل الحكومة بان تفلح ايضاً في فلسطين .

ان الحكومة تقول بأنه بينما ان لجنة الانتداب تتهمها بعدم القيام بأصول الانتداب الهامة ، فانها على ما يظهر توافق على الادعاءات المتطرفة التي يدلي بها اليهود بشأن غوى الانتداب وغايته . ولهذا فان حكومة جلالة تصرح بان حكومة الانتداب ليس من واجبا انشاء الوطن القومي اليهودي بل هو من اختصاص اليهود انفسهم بتدريب الوكالة اليهودية .

ان اتهامات اللجنة بان الحكومة قد اهملت رقي الزراعة ومشاريع اخرى ، وبذلك لم تقم بواجباتها نحو العرب قائمة على ما يظهر على الاعتقاد بان لدى حكومة فلسطين وسائل مالية ليست محدودة . ويضم من هذا الانتقاد خطأ اساسي ايضاً في ادراك سياسة الانتداب ، التي ترمي الى تحرير البلاد المنتدبة من التقيد بتخصيصات الخزينة البريطانية . عليه فان الحكومة تصرح بأنه منذ عام ١٩٢١ فقط وصاعداً ، اوجدت نيفاً و ٩ ملايين ليرة لمساعدة حكومة فلسطين ، وفوق هذا عقدت لها قرضاً قدره ٤ ملايين ونصف مليون ليرة للاشغال العامة . ولهذا فان لها الحق في القول بأنها لم تهمل واجباتها ازاء ترقية البلاد .

(عن تقرير لجنة الانتداب)

لندن في ٢٥ - نشر تقرير لجنة الانتداب في جنيف مرفقاً بملاحظات الحكومة المذكورة في البرقية السابقة التي تضمنت الاستنتاجات الاساسية . وقد ورد في التقرير بان تنفيذ الانتداب لم يرض ممضدي الوطن القومي المتضجرين ، ولا متطرفي العرب ايضاً . ان اللجنة تدرك حرج الحالة ، ولكنها لا تستطيع اخفاء اسفها لعدم وتمكن حكومة الانتداب من وضع الواجبات التي يفرضها الانتداب موضع التنفيذ وهي توافق على خطة تعيين درجات الهجرة من حين الى آخر . ولكنها تتأول ماذا كانت التعهدات بتشجيع استعمار اليهود في البلاد ، ليس معناه اتباع سياسة اشر فعلاً لترقية مقدرة احتمال البلاد

وتعتقد اللجنة بان التهمة الموجهة ضد حكومة فلسطين بأنها لم تقم بتعهداتها بمساعدة الوطن القومي اليهودي تعزز بكون الحكومة قد تظاهرت بعدم الاستطاعة في ايجاد الظروف الاساسية لذلك وهي تأمين الحياة والاموال . ان مخاوف العرب لدى رؤيتهم انتقال الاراضي الى اليهود كانت تهبط بدرجة كبيرة اذا شوهد ان المساحة المستغلة آخذة في الاتساع وان محصولها آخذ في الارتفاع . ولهذا فان اللجنة تشعر بأنه لو كانت الحكومة تبذل همه اكثر في جعل البلاد تلتئم مع الظروف الجديدة الحادثة بواسطة الهجرة اليهودية - من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية كان ذلك لمصلحة الامتين معا . ذلك ان جميع المعاهد التي كان يجب انشاءها للعرب وللهود معا بدرجة متساوية تحت حماية الحكومة قد انشئت بواسطة الجمعية اليهودية ولذلك كانت لمصلحة اليهود بطبيعة الحال . فاذا انشئت معاهد كهذه الآن بناءً على اقتراح السلطات لمصلحة جميع الاهلين فان هناك ما يعكس على الظن بان اليهود يقابلون ذلك بفتور . وتعتقد اللجنة بان في وسع الحكومة مقاومة هذا الميل باشتراك الاموال في المشاريع الصناعية والزراعة والتجارة وهي تقترح ايضاً تعليم فني لاولاد الامتين معا .

وقالت لجنة الانتداب في الختام بان واجب الحكومة المنتدبة الصريح ان نجيب بالرفض التام القطعي قسم الاهالي المقاوم للانتداب . وبما ان اشد الاعمال